



مستقبل وطن
للدراسات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

الإستراتيجية المصرية

لإدارة الموارد المائية في الجمهورية الجديدة (٢٠١٤ - ٢٠٢٥)



أغسطس
2025

تقرير | صادر عن مركز الدراسات السياسية
والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن

رئيس مجلس الشيوخ
ورئيس الحزب
المستشار / عبدالوهاب عبدالرازق

نائب رئيس الحزب
والأمين العام
النائب / أحمد عبدالجواد

الأمين العام المساعد
ورئيس مجلس أمناء المركز
النائب / محمد الجارحي

آلسع مفهوم الأمن القومي في ضوء ما يشهده الواقع الدولي المعاصر من تطورات، فلم يعد قاصراً على الجانب العسكري، وإنما امتد ليشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية، أو بالأحرى كل ما هو من شأنه التأثير على قوة الدولة بمعناها الواسع. وفي هذا الإطار يعد ملف الثروة المائية والأمن المائي من أبرز ملفات الدولة المصرية في الوقت الراهن، وواحد من أهم أولويات صانع القرار لما لهذا الملف من انعكاسات محورية على الأمن القومي والسيادة المصرية، ونظراً للتحديات الجمة التي تواجهها الدولة المصرية والتي تتصدى لها عبر سياسات راسخة من أجل حماية سيادة الدولة ومقدراتها؛ باستخدام الأدوات والآليات المتاحة على الصعيد الدبلوماسي، والتطوير العلمي، والتعاون والتكامل الإقليمي والدولي.

مقدمة



وتولي مصر قضية المياه أقصى درجات الاهتمام؛ سواء من حيث المحافظة على مواردها المائية وحُسن إدارتها أم من حيث الدفاع عن حقوقها التاريخية في مياه النيل، المورد الرئيس للمياه. وقد عملت القيادة المصرية على تأمين هذا الملف وتجاوز عقباته وتداعياته التي تنامت خلال العقد الأخير نتيجة عوامل دولية وديموغرافية وبيئية عديدة.

ويهدف هذا التقرير إلى توصيف حالة الأمن المائي وواقع الموارد المائية في مصر، وتوضيح رؤية الدولة وسياساتها وجهودها على كافة الأصعدة للحفاظ على الثروة المائية وتعزيز الأمن المائي المصري بما يدعم الأمن القومي المصري.

أولاً: واقع ونحديت الموارد المائية في مصر:

تقع مصر ضمن حزام الأراضي القاحلة والجافة، وتعاني من خلل بين العرض والطلب على الموارد المائية؛ نتيجة لندرة الموارد المائية المؤدي لتقلص العرض، وذلك بالتوازي مع الزيادة المطردة في الطلب نتيجة النمو السكاني الذي وصل لنسبة ١.٣٤% في الربع الأول من عام ٢٠٢٥.

وفي هذا الصدد تشهد مصر أزمة مائية متصاعدة؛ حيث انخفض نصيب الفرد من المياه العذبة من ١٨٩٣ متراً مكعباً سنوياً إلى ٧٠٠ متر مكعب حالياً، مع توقعات بانخفاضه إلى ٥٠٠ متر مكعب بحلول ٢٠٣٠، وهو ما يضع مصر تحت خط الفقر المائي المعتمد دولياً عند ١٠٠٠ متر مكعب للفرد سنوياً. فمصر تعتمد اعتماداً كلياً على مياه نهر النيل بنسبة ٩٧%، وذلك بحصة تبلغ نحو 55.5 مليار متر مكعب، وهي في حاجة إلى حصة تقدر بـ ١١٤ مليار متر مكعب سنوياً، مما يخلق فجوة كبيرة بين الموارد المائية المتاحة والاستخدامات، يتم سدّها عبر إعادة استخدام المياه الجوفية والصرف الزراعي واستيراد الغذاء بما يعادل 34 مليار متر مكعب من المياه الافتراضية.

الجوفية وتلويثها وتمليح التربة ما يؤدي لتدهور المحاصيل الزراعية.

- زيادة معدلات الأحداث المناخية المتطرفة، مثل "العواصف الترابية، موجات الحرارة والسيول، وتناقص هطول الأمطار".

- زيادة معدلات التصحر.

- تدهور الإنتاج الزراعي وتأثر الأمن الغذائي.

- زيادة معدلات شح المياه؛ حيث تم رصد حساسية منابع النيل لتأثيرات التغيرات المناخية.

- تأثير تغير المناخ على نمط الأمطار في حوض النيل، ومعدلات البخر بالمجاري المائية، وخاصة بالأراضي الرطبة.

- تدهور الصحة العامة؛ حيث تؤثر التغيرات المناخية بشكل مباشر على الصحة عند حدوث عواصف أو فيضانات، وارتفاع درجات الحرارة، وبشكل غير مباشر من خلال التغيرات الحيوية لمدى انتشار الأمراض المنقولة بواسطة الحشرات، كما أن مصر معرضة بسبب ارتفاع درجة حرارتها الزائد عن معدلاتها الطبيعية، بانتشار أمراض النواقل الحشرية مثل: الملاريا، الغدد الليمفاوية، وحمى الضنك، حمى الوادي المتصدع.

- تدهور السياحة البيئية؛ حيث من المتوقع أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى تآكل السواحل المصرية، وقد تتأثر الشعب المرجانية، وتؤدي الضغوط البيئية إلى زيادة ابيضاضها، كما تؤثر درجات الحرارة المرتفعة على ألوان وعمر الآثار والمنشآت التاريخية.

وتتفاقم الأزمة بسبب عوامل متعددة تشمل النمو السكاني المتسارع، واعتماد الزراعة على الري بالغمر الذي يهدر 40% من المياه، بالإضافة إلى التغيرات المناخية التي تهدد دلتا النيل بالغرق وزيادة الملوحة. كما يمثل سد النهضة الإثيوبي تحديًا إضافيًا؛ حيث أكملت إثيوبيا مراحل ملء الخزان دون اتفاق ملزم مع مصر والسودان حول التشغيل.

ويمكن إجمال أهم التحديات التي تواجه مصر في هذا الصدد فيما يلي:

(1) الزيادة السكانية: تمثل تحديًا رئيسًا للموارد المائية، فمن المتوقع أن يصل إجمالي السكان في مصر لأكثر من ١٧٥ مليون نسمة في عام ٢٠٥٠، وهو ما يمثل ضغطاً كبيراً على الموارد المائية.

(2) التغيرات المناخية: تعد تحديًا كبيراً لموارد مصر المائية في ظل الارتفاع الملحوظ لدرجة الحرارة، وكذلك ما تشهده مصر من ظواهر جوية متطرفة وغير مسبوقة مثل الأمطار الشديدة التي تضرب مناطق متفرقة من البلاد، بالإضافة إلى ارتفاع منسوب سطح البحر وتأثيره السلبي الخطير على المدن والمناطق الساحلية، وهذا الأثر كالاتي:

- زيادة أو انخفاض درجة الحرارة عن معدلاتها الطبيعية؛ حيث سجل البنك الدولي في ٢٠١٧، أن عام ٢٠١٦، هو أشد الأعوام حرارة منذ بداية تسجيل درجات الحرارة؛ نتيجة ارتفاع درجة حرارة الأرض ١.٢ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية.
- ارتفاع منسوب مستوى البحر والمتوقع ازدياده ١٠ سنتيمتر حتى عام ٢١٠٠، والذي سيؤدي إلى دخول المياه المالحة على المياه

■ في حال اكتمال السد وبدء مرحلة التخزين، فإن مصر ستواجه عجزاً مائياً يتراوح بين 9 إلى 12 مليار متر مكعب سنوياً. وإذا قامت إثيوبيا ببناء سدود أخرى على النيل الأزرق، فقد يصل العجز إلى 15 مليار متر مكعب، مما سيتسبب في فقدان 3 ملايين فدان من الأراضي الزراعية وتشريد ما بين 5 إلى 6 ملايين مزارع. ويعول الخبراء على ضرورة التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم بين مصر وإثيوبيا لتنظيم عملية الملء والتشغيل؛ تجنباً لكارثة إنسانية واقتصادية، وهو الخيار الذي وصل إلى طريق مسدود على إثر التعنت الإثيوبي في هذا الملف.

إن هذه التحديات تهدد عملية التنمية بمختلف مكوناتها، وتتطلب من الدولة جهوداً استثنائية لتجاوزها وتقليل آثارها وتبعاتها على الاحتياجات والمتطلبات المائية، وبالتالي أمنها القومي ومقدارها الاقتصادية والديموغرافية. وتُعد أزمة سد النهضة واحدة من أخطر التحديات التي تواجه الأمن القومي المصري، إذ ترتبط بمستقبل الأجيال القادمة ومواردها الحيوية. وتكمن الخطورة في أن إثيوبيا انتهكت القواعد الاتفاقية، والعرفية الدولية، وشرعت في بناء السد دون ضمانات تحمي حقوق مصر المائية. ما استدعى تحركاً دبلوماسياً وقانونياً عاجلاً لضمان عدم المساس بحصة مصر التاريخية من المياه، وهو ما تبذل فيه الدولة المصرية بمختلف أجهزتها جهوداً حثيثة تنطلق من رؤية شاملة وواضحة لأولويات الدولة الوجودية وأمنها القومي.

(3) سد النهضة الإثيوبي: يُعد أحد التحديات الكبرى التي تواجه مصر حالياً، خاصة في ظل الإجراءات الأحادية التي يقوم بها الجانب الإثيوبي، فيما يخص ملء وتشغيل سد النهضة، وما ينتج عن هذه الإجراءات من تداعيات سلبية ضخمة لن تقبلها الدولة المصرية. ويعود سد النهضة إلى إعلان الحكومة الإثيوبية في 2 أبريل 2011 عن البدء في تنفيذه لتوليد طاقة كهربائية تقدر بـ 5250 ميغاوات. ويقع السد على النيل الأزرق بولاية بني شنقول جومز غرب إثيوبيا، على بعد 20 إلى 40 كم من الحدود السودانية، بتكلفة إجمالية تبلغ 4.8 مليارات دولار أمريكي. ومن المخطط أن يصل ارتفاع السد إلى 584 متراً عند اكتماله. وتشير تحليلات الخبراء إلى أن مخاطر سد النهضة على مصر متعددة وخطيرة، منها:

■ من المتوقع أن يؤدي السد إلى خفض حصة مصر المائية بنحو 20 مليار متر مكعب سنوياً، مما يشكل تهديداً وجودياً؛ نظراً لاعتماد مصر شبه الكلي على مياه النيل. فمصر دولة صحراوية يبلغ عدد سكانها أكثر من 100 مليون نسمة، وتعتمد على النيل في تلبية احتياجاتها المائية والزراعية والتنمية. وقد توقعت دراسات صادرة عن جامعة القاهرة أن تنخفض حصة مصر إلى 34 مليار متر مكعب سنوياً في أسوأ السيناريوهات، مما سيؤدي إلى تدمير القطاع الزراعي، ونقص حاد في الغذاء، وربما اندلاع صراعات إقليمية حول المياه.

ثانيًا: الإستراتيجية المصرية لإدارة الموارد المائية:

أولت الدولة المصرية ممثلة في قيادتها السياسية صياغة إستراتيجية متكاملة لإدارة الموارد المائية. وقد لامست إستراتيجية التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠ في شق منها السياسات المائية المصرية على مستويين؛ أولهما: مستوى السياسات الداخلية المتعلقة بإدارة الموارد المائية المصرية في جانبي العرض والطلب على المياه. وثانيهما: مستوى السياسات الخارجية المتصلة بإدارة علاقات مصر مع دول حوض النيل، وذلك كله لصون الأمن المائي المصري.

وتنطلق الإدارة المصرية المتكاملة للموارد المائية من خلال الأسس والثوابت في السياسة الخارجية المصرية تجاه قضية مياه النيل والحرص على التعاون المشترك والمنفعة لعامة لكل دول حوض لنيل، بما يعود بتعظيم المنافع وتقليل المهدر من الثروة المائية المصرية؛ سواء باستخدام تقنيات أحدث للري أم بتعديل الخريطة الزراعية والتركيب المحصولي، وإعادة تخصيص المياه وتطوير سلالات نباتية أقل استهلاكاً للمياه. كما تتبنى الدولة كذلك سياسات تستهدف إدارة عرض المياه بما يعوض العجز الحاصل؛ على سبيل المثال تعمل الدولة على إنشاء المحطات من أجل تحلية المياه، إذ تهدف الخطة إلى التوسع الكبير في إنشاء محطات تحلية مياه البحر باستثمارات ضخمة تصل إلى ١٣٤ مليار جنيه مصري، والعمل على إعادة استخدام مياه الصرف الصحي، وتنمية الموارد المائية.

وتتكون الإستراتيجية المصرية لإدارة الموارد المائية من محورين رئيسيين؛ (المحور الأول) يختص بما يمكن أن نسميه السعي نحو الاستخدام الجيد للموارد المائية، وذلك من خلال نظرية الإدارة المتكاملة للموارد المائية، التي تأخذ في حسابها جميع الموارد المتاحة والمطلوبة، لمواجهة جميع الاستخدامات وإحداث توازن بينها من خلال انتهاز عدد من السياسات الهادفة التي تعظم الفائدة من وحدة المياه. (المحور الثاني) طرح بدائل خارجية تهدف إلى التعاون مع دول حوض النيل لتنمية مواردها المائية وحُسن استغلالها من جانب، وتنفيذ مشاريع أعالي النيل؛ بهدف خفض الفواقد وزيادة تصريف النهر لصالح دول الحوض من جانب آخر.

وقد أعلنت الحكومة المصرية عن هذه الخطة لإدارة الموارد المائية في آخر عام ٢٠٢٠، وذلك حتى ٢٠٥٠، في إطار جهود الدولة لتعزيز الأمن المائي ومواجهة التحديات المائية المتزايدة. ومن المتوقع أن يتم تنفيذ هذه الخطة على ست مراحل خمسية. وتتضمن الخطة إنشاء محطات تحلية في ١١ محافظة بتكلفة تقديرية تبلغ ٣٠ مليار جنيه. ويجري حالياً تنفيذ ١٩ محطة تحلية جديدة في سبع محافظات هي مطروح، والبحر الأحمر، وشمال سيناء، وجنوب سيناء، وبورسعيد، والدقهلية، والسويس، بقدرة إنتاجية إجمالية تصل إلى ٥٥٠ ألف متر مكعب يوميًا.

كما تنفذ الحكومة مشروعات رئيسيين في مجال الري، هما: المشروع القومي لتأهيل الترع الذي يهدف إلى تحسين توزيع مياه الري وضمان وصولها لجميع المزارعين بشكل عادل، والمشروع القومي للتحويل إلى نظم الري الحديث الذي يستهدف تحويل ٣,٧٠ مليون فدان من الأراضي القديمة من نظام الري بالغمر إلى أنظمة الري الحديثة خلال ثلاث سنوات. علاوة على ذلك، تعمل الدولة على تطوير منظومة الري والصرف بواحة سيوة لمواجهة مشكلة زيادة الملوحة. وفي مجال إعادة استخدام المياه، نفذت الحكومة عدة مشاريع كبرى تشمل مشروع الاستفادة من مياه مصرف المحسمة بعد معالجتها بطاقة مليون متر مكعب يوميًا، ومشروع الاستفادة من مياه مصرف بحر البقر بطاقة 5.60 ملايين متر مكعب يوميًا، بالإضافة إلى مشروع كبير في غرب الدلتا لاستغلال مياه المصارف هناك بطاقة ٦ ملايين متر مكعب يوميًا.

وقد نفذت الحكومة - كذلك - في مجال إدارة المخاطر المائية، أكثر من 1000 منشأة للحماية من أخطار السيول في مختلف محافظات الجمهورية، بالإضافة إلى مشروعات حماية الشواطئ من عوامل النحر وتواصل الحكومة جهودها لمكافحة التعديات على المجاري المائية وضمان حسن إدارة المنظومة المائية.

والحقيقة، إن تنفيذ هذه الإستراتيجية ليس بمنأى عن التوجهات الدولية، إذ تؤكد مصر دورها الريادي في قضايا المياه من خلال استضافة الفعاليات الدولية مثل أسبوع القاهرة للمياه الذي عقد تحت رعاية الرئيس "عبد الفتاح السيسي" خلال الفترة من ٢٤ - ٢٨ أكتوبر ٢٠٢١، بمشاركة واسعة من الخبراء والمسؤولين الدوليين. وتعكس هذه الخطة الإستراتيجية الشاملة التزام مصر بتحقيق التنمية المستدامة وضمان الأمن المائي في ظل التحديات العالمية للتغيرات المناخية والنمو السكاني.



ثالثاً: جهود الدولة وسياساتها لإدارة الموارد المائية وتعزيز الأمن المائي:

جاءت المياه في صُلب رؤية مصر ٢٠٣٠، من خلال البُعد البيئي؛ بهدف تأمين الموارد الطبيعية وتعظيم الاستفادة منها بشكل عادل للأجيال القادمة، وبما يفيد القطاعات الاقتصادية المختلفة. ويمكن إجمال أبرز جهود الدولة في مجابهة التحدي المائي من خلال تحسين نوعية المياه، وتعظيم الاستفادة منها وتنمية الموارد المختلفة، وترشيد الاستهلاك، وتطوير المنظومة القانونية والتشريعية والمؤسسية لتنفيذ سياسات الأمن المائي اللازمة وتنفيذ كافة السياسات بالتناغم المطلوب؛ وذلك من خلال ما يلي:

١) التعاون الدبلوماسي:

شهد ملف الأمن المائي تحركات مصرية سريعة ونشطة على المستوى الدبلوماسي، متمثلة في استمرار عملية المفاوضات مع دول المنبع خصوصاً الطرف الإثيوبي وذلك بالرغم من التعنت والسياسات الأحادية التي لطالما تبناها الجانب الإثيوبي، والجهود الحثيثة لبناء شبكة من التحالفات السياسية مع القوى الدولية والإقليمية والدول ذات الصلة. فلقد انخرطت مصر في مشروعات تعاون مع دول حوض النيل، بما في ذلك توفير مياه الشرب ومياه الخزانات وبناء السدود، فضلاً عن إنشاء أكثر من ٣٤٠ بئر مياه في دول حوض النيل، وإنشاء مراسي نهريّة لخدمة أغراض الصيد والملاحة، وخزانات أرضية وسدود حصاد مياه الأمطار، وإنشاء مراكز التنبؤ بالأمطار والتغيرات المناخية، وقامت بتطهير بعض المجاري المائية من الحشائش العائمة، بالإضافة إلى تدريب وبناء قدرات عدد ١٦٥٠ متدرب من ٥٢ دولة أفريقية.

كذلك تلعب مصر دوراً محورياً في تعزيز الجهود الدولية لمواجهة تحديات المياه وتحقيق الهدف السادس للتنمية المستدامة، فقد ساهمت بشكل فاعل في اعتماد "العقد الدولي للمياه (٢٠١٨ - ٢٠٢٨)" بالأمم المتحدة، ودعمت إنشاء منصب مبعوث الأمم المتحدة للمياه، كما قادت جهوداً دولية لوضع المياه على أجندة العمل المناخي خلال مؤتمري COP 27 وCOP 28 وأطلقت مبادرات مثل "AWARe" و"المركز الأفريقي للمياه والتكيف المناخي". إضافة إلى ذلك، ترأست مصر مجلس وزراء المياه الأفارقة (AMCOW). وساهمت في تأسيس "المجموعة العابرة للأقاليم" مع فنلندا لتعزيز التعاون في إدارة الموارد المائية.

وتحرص مصر على تعزيز التعاون عبر منصات مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، وتنظم فعاليات مثل "أسبوع القاهرة للمياه" منذ ٢٠١٨. كما عززت شراكاتها الدولية بتوقيع "إعلان الشراكة المائية مع الاتحاد الأوروبي". وتواصل مصر أيضاً دعم المبادرات العالمية كـ "الإنذار المبكر للجميع"، مؤكدة التزامها بحلول مبتكرة لتحديات المياه، خاصة في الدول النامية والمناطق الأكثر عرضة للندرة المائية.

(2) إنشاء عدد من المشروعات القومية الوقائية:

تمثلت أبرز هذه المشروعات الحيوية في:

▪ المشروع القومي لتأهيل الترع:

يُعد المشروع القومي لتأهيل الترع من أهم المشروعات العملاقة التي تنفذها وزارة الري؛ حيث يُغطي آلاف الكيلومترات في ريف مصر عبر قرى ونجوع في سائر أنحاء الدولة، ويسعى المشروع للحفاظ على كفاءة وكمية المياه المستخدمة في الري وتقليل الهادر من المياه. بالإضافة إلى رفع مستوى الترع وتأهيلها لتعظيم الاستفادة من مياه الري، عبر تطهير الترع ونزع الحشائش وزيادة المساحة المخصصة للمنفعة العامة وتطوير الجسور. وتشير إحصاءات وزارة الري بشأن مشروع تأهيل الترع إلى الانتهاء من تأهيل ٥٢٣٢.٥ كيلومتر حتى ٢٠٢٢، بينما يجري العمل على تنفيذ ما يقرب من ٩٣٢٢ كيلومتراً. ذلك أن هذا المشروع يستهدف تأهيل حوالي ٢٠ ألف كيلومتر من الترع بتكلفة إجمالية ٨٠ مليار جنيه.

▪ مشروع الري الحديث:

يُعد مشروع التحول إلى أنظمة الري الحديث خطوة إستراتيجية لترشيد استخدام المياه العذبة وتعزيز كفاءة المنظومة المائية، من خلال التوسع في تطبيق أساليب الري المتطورة. ويهدف المشروع إلى تحسين كفاءة نقل وتوزيع مياه الري، وضمان العدالة في توزيعها، بالإضافة إلى إعادة استخدام مياه الصرف المعالجة، والحد من تلوث الموارد المائية. وتقود وزارة الري هذا المشروع بالتعاون مع وزارتي الزراعة والمالية، والبنك الأهلي المصري والبنك الزراعي، عبر بروتوكول تعاون مشترك يهدف إلى تحقيق تنمية زراعية مستدامة. ويشمل ذلك تقديم الدعم المالي والفني للمزارعين لتحديث أنظمة الري، وإعادة تأهيل المساقى، وتعزيز استخدام التقنيات الحديثة في الري.

وفي إطار هذا المشروع، طوّرت شركة حلوان للصناعات الهندسية (٩٩ الحربي) التابعة لوزارة الإنتاج الحربي جهازاً ذكياً لقياس رطوبة التربة، يُمكن المزارع من مراقبة حالة التربة عن بُعد عبر تطبيق هاتفي. ويعمل الجهاز على نقل بيانات رطوبة التربة لاسلكياً، ويحدد احتياج المحاصيل للمياه من خلال مؤشرات (جافة/ رطبة/ مشبعة)، كما يتيح تشغيل مضخات الري عن بُعد بناءً على هذه القراءات. وقد تم توزيع نماذج تجريبية من الجهاز على عدد من المزارعين في الأراضي التي تحولت من الري بالغمر إلى الري الحديث؛ حيث لاقت التجربة نجاحاً ملحوظاً وقبولاً واسعاً. وتعمل وزارة الري والموارد المائية حالياً بالتعاون مع وزارة الإنتاج الحربي على تعميم هذه التقنية ضمن خطة التوسع في أنظمة الري الحديث، تماشيًا مع أهداف المشروع لتحقيق الاستدامة المائية والزراعية.

▪ مشروع تحلية مياه البحر:

وضعت مصر خطة إستراتيجية للتوسع في إنشاء محطات تحلية مياه البحر لسد احتياجات مياه الشرب، وهذه الخطة مقسمة إلى ٦ مراحل خمسية تمتد من عام ٢٠٢٠ حتى عام ٢٠٥٠. تهدف الخطة إلى توفير تحلية 6.4 ملايين متر مكعب يوميًا بتكلفة إجمالية تقدر بنحو ١٣٤ مليار جنيه مصري. وقد بدأت الدولة في إطار عملية التنفيذ في إنشاء محطات تحلية بقدرة إجمالية 2.866 مليون متر مكعب يوميًا في عدة محافظات تشمل مطروح، البحر الأحمر، جنوب سيناء، الإسماعيلية، بورسعيد، السويس، الدقهلية، كفر الشيخ والبحيرة. وبحسب الإحصاءات الرسمية، بلغ عدد محطات تحلية مياه البحر في مصر ٣٢ محطة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، بإنتاجية قدرها 0.05 مليار متر مكعب سنويًا.

▪ مشروع حماية السواحل:

يهدف هذا المشروع إلى مواجهة التغيرات المناخية وارتفاع منسوب مياه البحر، وحماية الشواطئ من التآكل، بالإضافة إلى الحفاظ على الأراضي الزراعية والمنشآت الاقتصادية والسكانية في المناطق الساحلية، حيث تم تنفيذ أعمال الحماية على مسافة ٢١٠ كيلومتر في محافظات: الإسكندرية، مطروح، البحيرة، بورسعيد، كفر الشيخ، الدقهلية، وجنوب سيناء. مع العمل حاليًا على حماية ٥٠ كيلومترًا إضافيًا.

▪ مشروعات استغلال مياه السيول:

تسعى مصر لاستغلال السيول كمصدر للمياه، من خلال تنفيذ عدد من المشروعات، كإنشاء ١١ سدًا وه بحيرات في جنوب سيناء، و١٧ه خزانًا أرضيًا في مطروح. هذا إلى جانب إنشاء ١٥٠٠ منشأة للحماية من السيول و١١٧ مخرجًا بطول ٣١١ كيلومترًا، لاستيعاب مياه السيول ونقلها بشكل آمن إلى شبكة الترع والمصارف ونهر النيل، كما تم الانتهاء من تشغيل ٨ آبار جوفية تعمل بالطاقة الشمسية بمحافظة الوادي الجديد.

▪ مشروع حماية نهر النيل:

في سبيل المحافظة على أهم الموارد المائية المصرية المتمثلة في نهر النيل تم إزالة أكثر من ٥٧ ألف حالة تعدي على النيل، وتطهير ٤٠٨٤ كيلومترًا من المجرى، وتكريك ٦١ ألف متر مكعب من الطمي. كما يتم متابعة ٤٨ ألف منشأة مائية وشبكات ترع ومصارف بطول ٥٥ ألف متر؛ درعًا للتعديات على موارد النهر وحمايته من التلوث.

▪ معالجة مياه الصرف الزراعي:

في إطار تعظيم الاستفادة من الموارد المائية المتاحة: تم تنفيذ عدة مشروعات لتطوير شبكات الصرف بتكلفة 1.964 مليار جنيه، بما في ذلك محطة بحر البقر بتكلفة 10.352 مليارات جنيه، ومحطتي رفع بتكلفة تجاوزت ٥٠٧ مليون جنيه لنقل مياه المحطة إلى مناطق الاستصلاح الزراعي المستهدفة في شمال ووسط سيناء، ومشروع محطة مياه الحمام لمعالجة مياه صرف غرب الدلتا عالية الملوحة لاستخدام المياه المعالجة في استصلاح مساحات زراعية جديدة؛ وتم الانتهاء من هذا المشروع بنسبة ٤٥% وبانتهائه ستصبح مصر الأولى عالميًا في مجال إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي.

■ مشروعات القناطر:

عنيت الدولة بمشروعات القناطر: سواء بالتجديد أم بإنشاء قناطر جديدة. ومن أبرز مشروعات القناطر الجديدة، قناطر ديروط التي تخدم 1.6 مليون فدان في خمس محافظات، بما يوازي ١٨% من إجمالي الأراضي المصرية المزروعة فعلياً، وكذلك تأمين سائر القناطر الكبرى والمنتشرة في سائر البلاد والواقعة على ضفاف النيل بتكلفة بلغت نحو ٧٧ مليون جنيه.

■ مد شبكات المياه والصرف الصحي:

تحت مظلة مبادرة "حياة كريمة" وفي إطار مساعي الدولة لمد خدمات المياه والصرف الصحي في كافة ربوع البلاد، ارتفعت تغطية مياه الشرب إلى 98.7% وتغطية الصرف الصحي إلى 66.7% عام ٢٠٢١. وبلغت تكلفة برامج الصرف الصحي ١٢٤ مليار جنيه، وارتفعت نسبة معالجة مياه الصرف من 74.3% عام ٢٠١٩ إلى 86.6% عام ٢٠٢٠.

(3) التعاون المائي مع دول حوض النيل:

سعت الدولة المصرية لتقوية علاقاتها وبناء الثقة مع دول حوض نهر النيل، عبر سلسلة من الاستثمارات والمشروعات التنموية داخل دول حوض النيل؛ وذلك لاستغلال الهدر والفاقد في أعالي النيل. ففي عام ٢٠٢٢ تم انتخاب مصر لتصبح رئيس مجلس وزراء المياه الأفارقة لدورة عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ تقديراً لدور مصر البارز على الساحة الأفريقية. ولقد قامت مصر بتنفيذ عدد من المشروعات مع الشركاء الأفارقة، مثل بناء ٦ محطات مياه شرب جوفية بجنوب السودان، بالإضافة إلى مشروع معمل تحليل المياه، ومشروع محور التنمية (بحيرة فيكتوريا- البحر المتوسط)، والذي يستهدف تحويل نهر النيل لمحور تنموي يربط بين دول الحوض ويسهم في تسهيل التعاون التنموي المشترك فيما بينها.

وفي الكونغو، أسست مصر مركز "التنبؤ بالأمطار والتغيرات المناخية"، بالإضافة إلى مشروع إزالة الحشائش المائية في إطار المشروع المصري الأوغندي ببحيرتي ألبرت وكيوجا بأوغندا. كما تم إنشاء ٧ سدود لتخزين مياه الأمطار بدولة أوغندا إضافة لحفر ٧٥ بئراً جوفية فيها، و١٨٠ بئراً جوفية في كينيا، و٣٠ بئراً في تنزانيا.

محصلة القول: تواجه مصر تحدياً مائياً معقداً يستدعي اتخاذ حزمة متكاملة من السياسات الداخلية والخارجية. والواقع، أن الدولة المصرية نجحت في تبني إستراتيجيات طامحة لتعزيز الاستفادة من الموارد المائية المحدودة عبر مشروعات كبرى مثل التحول للري الحديث، وتأهيل الترع، وتحلية مياه البحر، وإعادة استخدام المياه المعالجة. وعلى الصعيد الدولي، عززت مصر تحالفاتها الإقليمية والدولية لحماية حقوقها التاريخية في مياه النيل، مع السعي لتحقيق التعاون المشترك مع دول الحوض.

ورغم التحديات الجسيمة المتمثلة في النمو السكاني، والتغيرات المناخية، وسد النهضة الإثيوبي، فإن الجهود المصرية تنطلق من رؤية شاملة تدمج بين الابتكار التكنولوجي، والدبلوماسية النشطة، والتخطيط الإستراتيجي؛ لضمان الأمن المائي للأجيال القادمة. وتظل الأولوية القصوى هي تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والحد من الفجوة المائية، في إطار تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.



مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن



WWW.MOSTAQBALWATAN.COM



CONTACT@MOWPS.MOSTAQBALWATAN.COM



+202 5656375



010 9111 6979

📍 فيلا 47 ش التسعين الجنوبي

التجمع الخامس

ميدان 30 يونيو